"كأننا لسنا بشرًا"

عمليات الإعادة القسرية وظروف الاحتجاز المروعة للمهاجرين الإثيوبيين في السعودية

تقرير موجز

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

1. ملخص تنفيذي 3
2. المنهجية 5
3. خلفية 5
4. الاحتجاز التعسفي المُطوَّل لأجل غير مُسمى 7
4.1 الاحتجاز التعسفي للنساء الحوامل والأطفال 8
5. الإعادة القسرية إلى إثيوبيا 9
الأثر المترتب على الصحة العقلية 11
6. ظروف الاحتجاز القاسية واللإنسانية 11
7. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة خلال الاحتجاز 14
8. حالات الوفاة خلال الاحتجاز 15
9. نتائج وتوصيات 16
إلى حكومة السعودية 16
إلى حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية 17
إلى الحكومات والجهات المانحة الأخرى 17
إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 17

منذ 2017، أعادت السلطات السعودية قسرًا مئات الآلاف من المهاجرين الإثيوبيين إلى إثيوبيا، بعد احتجاز تعسفي وصل إلى 18 شهرًا في ظروف قاسية ولاإنسانية، وسط حرمانهم من الرعاية الطبية الملائمة وتعريضهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ما أودى إلى وفيات في الحجز. يجب أن تحقّق السلطات السعودية فورًا في قضايا التعذيب وحالات الوفاة.

1. ملخص تنفيذي

> **"أريد أن يعلم العالم بأسره أنه في السعودية، هؤلاء الأشخاص الذين يقبعون في السجون لم يخرقوا القانون. لماذا إذًا [مسؤولو السجون] يرفضون توفير الطعام لهم؟ لماذا يضربونهم؟ لماذا لا ينقلونهم إلى مراكز طبية؟ أعرف شخصًا مُحتَجَزًا فَقَد صوابه. ينبغي وضع حد لكل ذلك".**
>
> عبدول (34 عامًا)، محتجز سابق احتُجِز تعسفًا بالسعودية لمدة عام.[1]

في إطار حملة شُنَّت ضد المهاجرين الذين لا يحملون أي وثائق نظامية منذ 2017، اعتقلت السلطات السعودية تعسفًا مئات الآلاف من المهاجرين الإثيوبيين الذين عَبَرُوا حدود اليمن مع السعودية أو الذين يقيمون في السعودية، واحتجزتهم إلى أجل غير مُسمى في ظل أوضاع لاإنسانية وقاسية، وعرَّضتهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ثم أعادتهم قسرًا إلى بلدهم الأصلي. وقد تعرَّض المهاجرون لهذه الاعتقالات التعسفية والمعاملة على هذا النحو فيما بعد، لمجرد أنهم لا يحملون وثائق إقامة سارية، وتزداد هذه الأوضاع سوءًا تحت وطأة نظام "الكفالة" التعسفي في السعودية.

تتناول منظمة العفو الدولية، في هذا التقرير الموجز، تجربة مهاجرين إثيوبيين أعادتهم السلطات السعودية قسرًا إلى بلادهم بين يونيو/حزيران 2021 ومايو/أيار 2022. وكان هؤلاء رجالًا ونساءً وأطفالًا من إثيوبيا اُحتُجِزوا تعسفًا بمركزين: مركز احتجاز الخرج في الرياض، عاصمة البلاد، ومركز احتجاز الشميسي قرب مدينة جدة. وتُعَد تجربتهم مثالًا يُسلِّط الضوء على مجموعة من الانتهاكات التي يتعرَّض لها المهاجرون الذين لا يحملون أي وثائق نظامية في السعودية، ولا تتاح لهم سبل تُذكر للانتصاف مما يقع لحقوقهم من انتهاكات.

بين عامي 2017 و2022، أُعيد حوالي نصف مليون مهاجر من السعودية إلى إثيوبيا، لمجرد أن أوضاعهم المتعلقة بالهجرة غير نظامية، وفقًا للأرقام الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة.

وفي مارس/آذار 2022، أعلنت السلطات الإثيوبية خططها لإعادة أكثر من 100,000 مهاجر إثيوبي مُحتجَزين في مراكز الاحتجاز في السعودية إلى ديارهم بحلول نهاية 2022. وحتى أغسطس/آب 2022، أعادت السلطات السعودية ما لا يقل عن 71,000 رجل وامرأة وطفل من إثيوبيا، بعد احتجازهم لأشهر في أماكن للاحتجاز في السعودية. وبحسب تقديرات الحكومة الإثيوبية لعدد الأشخاص الذين من المُتوقع عودتهم، فإن السلطات السعودية تُواصِل احتجاز ما يُقدَّر عددهم بـ 30,000 شخص معرّضين لخطر الإعادة القسرية إلى إثيوبيا في الأشهر المقبلة. وإضافة إلى ذلك، لا يزال يوجد مئات الآلاف من المهاجرين الإثيوبيين الذين لا يحملون أي وثائق نظامية بالسعودية، ويُواجهون خطرًا كبيرًا بالاحتجاز التعسفي.

أجرت منظمة العفو الدولية التحقيق بين مايو/أيار ويونيو/حزيران 2022، وشمل مقابلات مع 11 مهاجرًا إثيوبيًا أُعتُقلوا تعسفًا وأُعيدوا قسرًا إلى بلدهم الأصلي، وأحد أفراد أسرة مهاجر إثيوبي تُوفي لدى عودته إلى وطنه، وثلاثة عاملين في المجال الإنساني على دراية بالاستجابة الإنسانية في إثيوبيا، وأربعة صحفيين على علم بأوضاع المهاجرين الإثيوبيين المُحتَجَزين بالسعودية. وبعثت منظمة العفو الدولية برسالتين إلى السلطات السعودية والإثيوبية تضمّنت استفسارات تتعلق بما خلصت إليه في التحقيق، لكنها لم تَتَلَقَّ أي ردٍ.

وخلصت المنظمة إلى أن السلطات السعودية تتَّبع نمطًا من الاعتقال التعسفي للمهاجرين الإثيوبيين الذين لا يحملون أي وثائق نظامية، لمجرد عيشهم في السعودية دون تصريح إقامة سارٍ. وقال المهاجرون الذين أُجرِيَت معهم المقابلات في إطار هذا التقرير الموجز إن الشرطة السعودية اعتقلتهم إما بمنازلهم أو أماكن عملهم أو أماكن عامة أخرى، ونقلتهم بعد ذلك إما إلى مركز احتجاز الخرج أو الشميسي، حيث اُحتُجِزوا لمدد وصلت إلى عام ونصف دون توجيه أي تهم إليهم أو إتاحة أي فرصة أمامهم للطعن ضد احتجازهم. ولم تُتِح السلطات السعودية لأي من المُحتَجَزين السابقين الذين أجرت معهم منظمة العفو الدولية المقابلات أي معلومات حول مدد احتجازهم أو مصيرهم.

وبموجب القانون الدولي، يتمتع كل شخص، بغض النظر عن وضعه المتعلق بالهجرة، بالحق في عدم احتجازه التعسفي أو احتجازه لمجرد أسباب تتعلّق بوضعه كمهاجر، دون إتاحة أي فرصة أمامه للطعن قانونيًا ضد احتجازه.

وعلاوة على ذلك، لا يتيح نظام الكفالة التقييدي في السعودية، في أغلب الأحوال، أي سبيل أمام العمال المهاجرين غير النظاميين لاكتساب وضع الإقامة القانونية. ولا يسمح للعاملين الذين يحملون وثائق نظامية بترك أو تغيير أصحاب عملهم الذين يرتكبون الإساءات بحقهم، دون فقدان وضع الإقامة، الأمر الذي يُعرِّضهم لخطر الاعتقال والإعادة القسرية.

[1] مقابلة أُجرِيَت في مكالمة صوتية مع عبدول (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 1 يونيو/حزيران 2022

وقدَّم مسؤولو السفارة الإثيوبية نماذج تصريح المرور لبعض المُحتَجَزين السابقين لملئها بمعلوماتهم الشخصية الأساسية بعد عدة أشهر من بدء احتجازهم. وأبلغوهم بأن الحكومة الإثيوبية ستُعيدهم إلى بلادهم، لكنهم لم يُطلِعوهم على أي معلومات أخرى بشأن العملية.

ووصف المُحتَجَزون السابقون لمنظمة العفو الدولية ظروف احتجازهم المُروّعة واللاإنسانية، التي تضمنت اكتظاظ الزنازين التي لا تتوفّر فيها التهوية وعدم كفاية ما يتوفّر من الطعام والمياه ومرافق الصرف الصحي وأماكن الإقامة والرعاية الصحية. وتعرَّض المُحتَجَزون السابقون أيضًا لأمراض مُعدية مثل السُّل.

وقال عزيز، وهو رجل إثيوبي (34 عامًا) لم يتمكن من أخذ متعلقاته الشخصية معه لحظة اعتقاله، لمنظمة العفو الدولية:

"لم يُسمَح لنا بالحصول على أي أغطية أو وسائد. والمتعلقات الوحيدة التي كانت لنا خلال هذه الفترة كانت أكياس القمامة التي اِشتريناها مقابل 10 ريالات سعودية (2.66 دولار أمريكي). واِستخدمناها كأغطية وكحصائر للنوم عليها".[2]

ووثَّقَت منظمة العفو الدولية أيضًا حالات احتجاز لنساء حوامل وأطفال لم تتجاوز أعمار بعضهم شهرًا واحدًا. وأظهر مقطع فيديو صُوِّر من داخل عنبر للنساء وتحققت المنظمة من صحته وحددت موقعه الجغرافي في مركز احتجاز الخرج نساءً مُحتَجَزاتٍ داخل غرف مُكتظة للغاية وغير نظيفة مع أطفال صغار ورُضَّع يستلقون على الأرض.

وقالت مريم، التي أمضت خمسة أسابيع في عنبر النساء بمركز احتجاز الشميسي: "كان ابني ذو الـ8 أعوام يرعى طفلي الرضيع، لأنني كُنت أنزف حينها. إذ لم يتوقف النزيف بعدما وضعت طفلي قبل اعتقالي. لم أكُن على ما يُرام". وأضافت أنه كانت توجد امرأتان حاملتان مُحتَجَزتان معها في الزنزانة ذاتها، إحداهما وضعت مولودها في أثناء احتجازها."

وعرَّض حُرَّاس مركز الاحتجاز ستة من المهاجرين المُحتَجَزين الذين وثَّقَت منظمة العفو الدولية حالاتهم، للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة لأسباب تتضمن معاقبتهم على استخدام هواتف محمولة مُهرَّبة لمشاركة صور أو مقاطع فيديو تُظهِر ظروف احتجازهم على وسائل التواصل الاجتماعي أو للاحتجاج على حرمانهم من الرعاية الطبية وعدم توفير الطعام الكافي. وضربهم حُرَّاس المركز بالعِصِيّ والأحزمة وأرغموهم على الوقوف أو الاستلقاء على طريقٍ من الأسفلت، وهي مادة تُعرَف بامتصاصها واحتفاظها بالحرارة، في أجواء شديدة الحرارة خارج السجن، ما تسبب لهم بتهيّج الجلد أو حروق جلدية.

وأشار خمسة من المهاجرين خلال المقابلات مع منظمة العفو الدولية إلى وفاة 10 رجال إثيوبيين كانوا زملائهم في الزنازين، نتيجة تدهور حالاتهم الصحية بعد تعرُّضهم للتعذيب أو حرمانهم من الرعاية الطبية. ففي إحدى الحالات، ذكر أحد المُحتَجَزين السابقين للمنظمة أن حالة الجهاز التنفسي لأحد زملائه في الزنزانة تدهورت إلى درجة جعلته يَتَقَيَّأ دمًا. وأضاف أن الحُرَّاس لم يوفروا إمكانية الحصول على الرعاية الطبية لزميله المريض، على الرغم من سوء حالته، وتُوفي بعد ذلك بقليل. ولم تُجرَ على حد علم منظمة العفو الدولية أي تحقيقات فعَّالة ووافية ومحايدة ومستقلة بشأن أسباب وملابسات أيٍ من تلك الوفيات خلال الاحتجاز.

وتصف الشهادات التي جمعتها منظمة العفو الدولية الأثر الناجم عن ظروف الاحتجاز على الصحة النفسية والبدنية للمهاجرين الإثيوبيين، ما شكَّل تحديات خطيرة لإعادة اندماجهم في إثيوبيا.

تُشكِّل المعاملة القاسية واللاإنسانية للأشخاص وحرمانهم من العلاج الطبي الكافي والملائم ووفاتهم الناجمة عن ذلك خلالَ احتجازهم انتهاكًا لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). وإضافة إلى ذلك، يُسَلَّم بأن النساء الحوامل والأطفال فئات ذات احتياجات بدنية ونفسية خاصة؛ ومن ثَمَّ، لا ينبغي احتجازهم لأسباب قائمة على أوضاعهم المتعلقة بالهجرة.

وبالنظر إلى تعرُّض المهاجرين المُحتَجَزين للاحتجاز التعسفي إلى أجل غير مُسمى في ظل مثل هذه الظروف المسيئة، وبدون أي سبيل للطعن ضد احتجازهم، فإن العديد منهم لا يرى أمامه أي خيارات سوى القبول بالعودة إلى إثيوبيا. وبناءً على تقييمها، ترى منظمة العفو الدولية أن احتجاز المهاجرين التعسفي إلى أجل غير مُسمى في ظل هذه الظروف المُروّعة يُولِّد مناخًا قمعيًا يجعل اتخاذهم لأي قرار طوعي حقًا وفقًا لمبدأ الموافقة الحرة والمستنيرة أمرًا مستحيلًا، وأن عودتهم إلى إثيوبيا ترقى إلى مستوى الإعادة القسرية.

وعلاوة على ذلك، يتسبب تقاعس السلطات السعودية عن ضمان إجراء تقييم لكل حالة على حدة لاحتياجات المهاجرين المُحتَجَزين المحتملة للحماية، قبل إعادتهم القسرية إلى إثيوبيا، في نشوء احتمالية خطر تعرُّض هؤلاء الأشخاص للاضطهاد أو غير ذلك من الانتهاكاتٍ لحقوقهم عند إعادتهم، ما من شأنه أن يرقى إلى انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية المشمول في القانون الدولي العرفي، الذي يتعين على السعودية الالتزام به.

ويأتي هذا التقرير الموجز بمثابة دعوة للسلطات السعودية إلى إنهاء حملتها القمعية ضد المهاجرين الذين لا يحملون أي وثائق نظامية والتي أسفرت عن الاعتقال التعسفي والإعادة القسرية لأكثر من 500,000 مهاجر إثيوبي منذ 2017 فقط. ويأتي أيضًا لدعوتها إلى الإفراج عن جميع المُحتَجَزين لأسباب تتعلق بقانونية أوضاعهم كمهاجرين. ويجب على السلطات أيضًا البدء على الفور في إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة بشأن حالات الوفاة خلال الاحتجاز والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ومحاسبة الجناة في إطار محاكمات عادلة تتماشى مع المعايير الدولية. وينبغي لها كذلك تحسين ظروف الاحتجاز القاسية واللاإنسانية في أرجاء البلاد كافةً.

[2] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع عزيز (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 27 مايو/أيار 2022

ومع ازدياد الطلب على العمالة الأجنبية في السعودية لمواكبة احتياجات المشاريع الطموحة لبناء مدن جديدة في إطار رؤية السعودية 2030، وجذب الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب، ينبغي للسلطات إلغاء نظام الكفالة التعسفي الذي يمنح أصحاب العمل سلطة كبيرة للتحكُم في حقوق العمال المهاجرين وحرية تنقلهم.

2. المنهجية

يستند هذا التقرير الموجز إلى الأبحاث التي أجرتها منظمة العفو الدولية بين مايو/أيار 2022 ويونيو/حزيران 2022.

واختارت منظمة العفو أن تُركِّز على وضع المهاجرين الإثيوبيين في السعودية نظرًا إلى فداحة الانتهاكات التي تتعرض لها هذه الفئة، وإلى الخطط التي أعلنتها السلطات الإثيوبية والسعودية لإعادتهم إلى إثيوبيا، وإلى طول أمد احتجازهم مقارنةً بالمهاجرين من الجنسيات الأخرى. وكانت قدرتنا على توثيق محنتهم بدون تعريضهم لمزيد من المخاطر بإجراء مقابلات مع أشخاص عادوا مؤخرًا إلى إثيوبيا من بين الأمور التي حرصنا على وضعها في اعتباراتنا.

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 19 شخصًا، من بينهم 11 مهاجرًا إثيوبيًا تحدثوا عن محنتهم ومحنة أقاربهم المُحتَجَزين في السعودية وعن إعادتهم اللاحقة إلى إثيوبيا. ومن بين الـ 11 شخصًا الذين أُجرِيَت معهم المقابلات، واشتملوا على 10 رجال وامرأة واحدة، أُعيد عشرة أشخاص إعادةً قسرية إلى إثيوبيا بين أبريل/نيسان 2022 ومايو/أيار 2022. وأُعيد اثنان منهم قسرًا بين يونيو/حزيران 2021 ويوليو/تموز 2021.

وأجرت منظمة العفو مقابلات أيضًا مع أحد أفراد أسرة مهاجر إثيوبي تُوفي لدى عودته إلى وطنه، وثلاثة عاملين في المجال الإنساني على دراية بالاستجابة الإنسانية في إثيوبيا، وأربعة صحفيين على علم بوضع المهاجرين الإثيوبيين المُحتَجَزين بالسعودية. وقد أُجرِيَت هذه المقابلات عن بُعد بواسطة تطبيق آمن للمراسلة.

وأكَّدت منظمة العفو الدولية شهادات عن مواقع مراكز الاحتجاز عبر تحديد الموقع الجغرافي والتدقيق في صور الأقمار الصناعية لمركز احتجاز الخرج في العاصمة الرياض، ومركز احتجاز الشميسي قرب مدينة جدة، حيث أُحتُجِز المهاجرون.

واطَّلع فريق التحقق الرقمي التابع لمنظمة العفو الدولية على مقاطع فيديو وصور من داخل مركزي احتجاز الخرج والشميسي وأجرى التحليلات بشأنها وتحقق من صحتها. وقد نُشِرت هذه المقاطع عبر مصادر علنية على الإنترنت بين يوليو/تموز 2021 وفبراير/شباط 2022. واطَّلعت أيضًا المنظمة على تقارير المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة والبيانات الصادرة عن الحكومتيْن السعودية والإثيوبية.

وإضافة إلى ذلك، بعثت منظمة العفو الدولية برسائل إلى وزارة الداخلية السعودية وهيئة حقوق الإنسان السعودية في 23 سبتمبر/أيلول، وكذلك إلى دائرة اللاجئين والعائدين من الخارج التابعة للحكومة الإثيوبية في 15 سبتمبر/أيلول، طلبًا للحصول على ردٍ بشأن نتائج هذا التقرير الموجز، إلا أنها لم تَتَلَقَّ أي ردٍ قبل نشره.

3. خلفية

يشمل سكان المملكة العربية السعودية، الذين يبلغ تعدادهم 35 مليون نسمة، ما يُقدَّر بـ10 ملايين عامل مهاجر من آسيا وإفريقيا والمنطقة العربية، والذين يعملون في مجموعة مختلفة من القطاعات،[3] بما فيها البناء والضيافة والعمل المنزلي.[4] ويُشكِّل الإثيوبيون ما يُقدَّر بـ5% من إجمالي عدد العمالة الأجنبية المهاجرة.

وعلى مدى الأعوام الخمسة الماضية، سافر عشرات الآلاف من الإثيوبيين إلى السعودية في مسعى إلى الحصول على فرص اقتصادية أفضل. وسافر بعضهم عبر طريق الهجرة الشرقي، حيث يخوض المهاجرون رحلة

[3] الهيئة العامة للإحصاء السعودية، على الرابط: https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/lm_2019_q4_1.xlsx (أُطِّلع عليه في 26 سبتمبر/أيلول 2022)

[4] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "UNODC & Saudi Arabia Join Forces to Protect Victims of Human Trafficking" ، "المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والسعودية يُوحدان الجهود لحماية ضحايا الإتجار بالبشر"، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، على الرابط: https://www.unodc.org/unodc/en/frontpage/2020/November/unodc-and-saudi-arabia-join-forces-to-protect-victims-of-human-trafficking.html (غير متوفر باللغة العربية).

محفوفة بالمخاطر من إثيوبيا إلى اليمن عبر جيبوتي والصومال، ليعبُروا بعد ذلك الحدود اليمنية إلى السعودية.[5] ويَفِد الآخرون إلى السعودية على متن طائرات بعد الحصول على تصاريح عمل.

وبموجب نظام "الكفالة" التعسفي في السعودية، لا يحصل العمال المهاجرون على تصاريح العمل أو الإقامة إلا بواسطة صاحب العمل، ويمكنهم إنهاء عقودهم بدون موافقة أصحاب عملهم أو تغيير أصحاب عملهم بشروط معينة فقط. وإن أولئك الذين يفقدون وضع الإقامة، إما بسبب تركهم لوظائفهم بدون موافقة صاحب العمل أو تجاوز إقامتهم مدة تصاريح العمل، وأولئك الذين لا يمكنهم الحصول على وظائف في القطاع الرسمي معرّضون لخطر الاحتجاز التعسفي وترحيلهم إلى بلدهم الأم على يد السلطات، كما أنهم يتعرضون أيضًا لانتهاكات من قبيل العمل القسري والاعتداءات البدنية والجنسية.[6]

وشنّت السعودية حملة واسعة النطاق ضد المهاجرين غير المُوثَّقين على مدى العقد الأخير، فقد أعادت مئات الآلاف من المهاجرين إلى بلدهم الأم، لمجرد أوضاع إقامتهم غير النظامية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أعلنت منصات الإعلام الموالية للدولة أن السلطات داهمت أماكن تتيح توظيف المهاجرين غير المُوثَّقين، في إطار حملة لمكافحة العمالة غير النظامية، التي جاءت على خلفية سردية الحكومة باستحداث مزيدٍ من الوظائف للمواطنين. ولا تزال الحملة جارية منذ ذلك الحين.[7]

وفي 19 مارس/آذار 2017، أطلقت السعودية حملة باسم "وطن بلا مخالف" لحث المقيمين في السعودية بصورة تنتهك أنظمة "العمل والإقامة وأمن الحدود" على مغادرة البلاد في غضون 90 يومًا من دون مواجهة أي عقوبات.[8] ومنذ ذلك الحين، دأبت وزارة الداخلية السعودية أسبوعيًا على نشر أعداد المهاجرين الذين يُعتقَلون ويُعادون إلى بلدهم.

وتُظهِر تقديرات المنظمة الدولية للهجرة أن السلطات السعودية أعادت، منذ 2017، نحو نصف مليون مهاجر إثيوبي فقط إلى بلدهم.[9] وتمت معظم عمليات الإعادة بين عامي 2017 و2019، بينما سُجِّل أدنى عدد لعمليات الإعادة في 2020. ولعل ذلك يرجع إلى القيود المتعلقة بالسفر التي فُرِضَت للحدّ من تفشي جائحة كوفيد-19.

وبحسب وزارة الداخلية السعودية، أعاد المسؤولون السعوديون، بين يناير/كانون الثاني ونوفمبر/تشرين الثاني 2022، ما لا يقل عن 479,000 أجنبي إلى بلدانهم الأصلية، من بين 678,000 أجنبي على الأقل أُعتُقِلوا لـ"مخالفة أنظمة العمل والإقامة وأمن الحدود".[10]

وفي الفترة نفسها، أعلنت السلطات أيضًا أنها اعتقلت 14,511 أجنبيًا، كان معظمهم إثيوبيين ويمنيين؛ بسبب عبورهم إلى السعودية من الحدود مع اليمن بصورة غير نظامية.[11] وعلاوة على ذلك، استهدفت السلطات العمال المنزليين الأجانب باحتجازهم تعسفيًا بسبب أوضاعهم المتعلقة بالهجرة غير النظامية.[12]

ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، أعادت السلطات السعودية، بين يناير/كانون الثاني ونوفمبر/تشرين الثاني 2021، نحو 80,000 إثيوبي وإثيوبية، من بينهم 8,090 طفلًا، إلى بلدهم، قبل وقف عمليات الإعادة حتى نهاية مارس/آذار 2022.[13] ويعتقد العاملون في المجال الإنساني الذين أجرت منظمة العفو الدولية معهم المقابلات أن وقف عمليات الإعادة يُعزى إلى حد كبير إلى نقص الموارد والمأوى في إثيوبيا لاستيعاب الأشخاص الذين يُعادون إلى البلاد.[14]

---

[5] المنظمة الدولية للهجرة، Returns from Saudi Arabia أعداد عمليات إعادة المهاجرين من السعودية، على الرابط: https://eastandhornofafrica.iom.int/returns-saudi-arabia (غير متوفر باللغة العربية) (أُطُّلِع عليه في 31 أغسطس/آب 2022).

[6] منظمة Migrant Rights، إصلاح نظام الكفالة، على الرابط: https://www.migrant-rights.org/ar/campaign/kafala/ (أُطُّلِع عليه في 31 أغسطس/آب 2022)

[7] "Saudi Arabia tackles illegal labor to create jobs for nationals" , موقع قناة العربية الناطق بالإنكليزية، "السعودية تتصدى للعمالة غير القانونية لإيجاد وظائف للمواطنين"، 4 أبريل/نيسان 2013، على الرابط: https://english.alarabiya.net/business/economy/2013/04/04/Saudi-Arabia-tackles-illegal-labor-to-create-jobs-for-nationals- (غير متوفر باللغة العربية).

[8] "A nation with no legal violator" campaign comes to end situations for over stayers and illegals" Crown Prince confirms that، وكالة الأنباء السعودية، "ولي العهد يؤكد: حملة 'وطن بلا مخالف' جاءت لتسوية أوضاع متجاوزي مدد الإقامة القانونية ومخالفي الأنظمة"، 19 مارس/آذار 2017، على الرابط: https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1603831 (غير متوفر باللغة العربية).

[9] "Return of Ethiopian Migrants from Saudi Arabia – Midyear overview 2022" , المنظمة الدولية للهجرة، "عمليات إعادة المهاجرين الإثيوبيين من المملكة العربية السعودية – استعراض منتصف عام 2022"، يوليو/تموز 2022، على الرابط: https://eastandhornofafrica.iom.int/sites/g/files/tmzbdl701/files/documents/iom_rdh_ksa_midyear_overview_2022_0.pdf (غير متوفر باللغة العربية).

[10] تغريدة وزارة الداخلية السعودية على تويتر، "خلال أسبوع.. ضبط 15416 مخالفًا لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود"، 25 يونيو/حزيران 2022 على الرابط: https://twitter.com/MOISaudiArabia/status/1540636029350207488.

[11] السِجِل متاح على ملف لدى منظمة العفو الدولية.

[12] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: احتجاز عشرات النساء السريلانكيات ظلمًا لشهور بسبب نظام الكفالة المسيء"، 15 أبريل/نيسان 2021، على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/04/saudi-arabia-dozens-of-sri-lankan-women-wrongfully-detained-for-months-due-to-abusive-kafala-system/

[13] Returns from Saudi Arabia، المنظمة الدولية للهجرة، أعداد عمليات إعادة المهاجرين من السعودية (ذُكِرَت قبلًا).

[14] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع عاملَيْن في المجال الإنساني، 2 يونيو/حزيران 2022.

وفي مارس/آذار 2022، أعلنت الحكومة الإثيوبية خطة لإعادة أكثر من 100,000 مهاجر إثيوبي مُحتَجَزين في مراكز للاحتجاز بالسعودية إلى ديارهم بحلول نهاية 2022.[15] وأضافت الحكومة أن نحو 450,000 من أصل 750,000 إثيوبي في السعودية يقيمون بدون "وثائق قانونية سليمة".[16]

وبحسب المنظمة الدولية للهجرة، عاد 71,000 مهاجر إثيوبي على الأقل إلى بلدهم بحلول يونيو/حزيران 2022، تضمنوا 4,026 طفلًا.[17]

ويقوم هذا البحث على التوثيق الذي تُجريه منظمة العفو الدولية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2020 لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السعودية ضد المهاجرين الإثيوبيين الذين عبروا إليها من حدودها مع اليمن. وتتضمن هذه الانتهاكات الاحتجاز التعسفي للمهاجرين في ظروف قاسية ولاإنسانية مثل اكتظاظ الزنازين وعدم كفاية ما يُقدّم من الطعام والمياه ومرافق الصرف الصحي والرعاية الصحية، وكذلك تعريضهم للتعذيب وضروب أخرى من المعاملة السيئة وتعرُّضهم للوفاة خلال الاحتجاز.[18]

4. الاحتجاز التعسفي المُطوَّل لأجل غير مُسمى

اعتقلت السلطات السعودية، على مدى الأعوام الخمسة الماضية، عشرات الآلاف من المهاجرين الإثيوبيين تعسفيًا؛ لمجرد عدم وجود وثائق إقامة سارية معهم، واحتجزتهم لفترات زمنية مطوَّلة، وأعادتهم، بعد ذلك، إلى إثيوبيا. ولم تُتَح أمامهم أي فرصة للاعتراض على اعتقالهم أو احتجازهم. ويرقى الاحتجاز المُطوَّل للأشخاص بدون إتاحة أي سبل أمامهم للمراجعة القضائية إلى الاحتجاز التعسفي ويحظره القانون الدولي.

ولا يزال يُحتَجَز ما يُقدَّر بـ30,000 مهاجر إثيوبي تعسفيًا، وسيُعادون قسرًا إلى موطنهم على الأرجح في غضون الأشهر المقبلة. ومع ذلك، إن مئات الآلاف من المهاجرين الإثيوبيين غير المُوثَّقين لا يزالون في السعودية، ويواجهون خطرًا بالغًا بالاعتقال التعسفي والإعادة القسرية. ويشير العاملون في المجال الإنساني إلى أنه عادةً ما يجري تجهيز المهاجرين لدى مراكز الاحتجاز في السعودية، قبل إعادتهم إلى بلدهم. ويتضح ذلك أيضًا من الممارسات الرسمية في السعودية.

ووثَّقَت منظمة العفو الدولية الاعتقال التعسفي لـ17 مهاجرًا إثيوبيًا، من بينهم اثنان أُحتُجِزا مع أطفالهما. وأفادوا جميعًا للمنظمة أن الشرطة السعودية اعتقلتهم إما بمنازلهم أو أماكن عملهم أو أماكن عامة أخرى؛ استنادًا فقط إلى جنسيتهم ووضعهم المتعلق بالهجرة. وخلال فترة احتجازهم، لم يُتَّهم أيٌّ منهم بارتكاب أي جريمة، ولم يمثلوا أمام قاضٍ ولم يُمنحوا الحق في استئناف قرار احتجازهم، كما يقتضي القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأخبر أربعة مُحتَجَزين سابقين منظمة العفو أن أفراد الشرطة اعتقلوهم بعدما طلبوا منهم إبراز تصاريح إقامتهم السارية، والتي لم تكن بحوزتهم آنذاك. وقال خمسة مُحتَجَزين آخرين للمنظمة إن الشرطة سألتهم إذا كانوا إثيوبيين واعتقلتهم حينما أكدوا ذلك.

وقال محمد، وهو حارس جِمال أُعتُقِل بمكان عمله، لمنظمة العفو الدولية:

"سألني أفراد الشرطة: 'هل أنت هندي أم إثيوبي؟' وحينما أخبرتهم أنني من إثيوبيا، كبَّلوا يديّ واقتادوني إلى سيارة الشرطة. وأخذوا أيضًا هاتفي ونقودي. ظللنا داخل السيارة نحو ساعتيْن لأنهم كانوا يبحثون عن أشخاص آخرين. وانتهى بهم المطاف بالقبض على ثلاثة أشخاص، كان جميعهم إثيوبيين".[19]

وقال تسعة مُحتَجَزين سابقين لمنظمة العفو الدولية إنهم أُحتُجِزوا في أقسام شرطة لمدة وصلت إلى أسبوعيْن قبل نقلهم إما إلى مركز الشميسي للاحتجاز أو مركز الخرج، حيثما أُحتُجِزوا لمدد بلغت 11 شهرًا في المتوسط، وفي إحدى الحالات، وصلت إلى 18 شهرًا. ووُضِع الرجال والنساء في أقسام منفصلة داخل مركزي الاحتجاز.

---

[15] وزارة الخارجية، جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، "National Committee deliberates repatriation and rehabilitation plans for Ethiopians from Saudi Arabia"، "اللجنة الوطنية تناقش خطط إعادة الإثيوبيين من السعودية وإعادة تأهيلهم"، 28 فبراير/شباط 2022، على الرابط: https://mfa.gov.et/Home/details/45528/?Language=English&Layout=_Layout (غير متوفر باللغة العربية).

[16] وزارة الخارجية، جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، "Deputy Prime Minister and Foreign Minister Demeke Mekonnen chairs consultative meeting with stakeholders to repatriate Ethiopians from Saudi Arabia"، "نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ديميكي ميكونين يرأس اجتماعًا تشاوريًا مع الجهات المعنية لإعادة الإثيوبيين من السعودية"، 4 مارس/آذار 2022، على الرابط: https://mfa.gov.et/Home/details/45540/?Language=English&Layout=_Layout (غير متوفر باللغة العربية).

[17] المنظمة الدولية للهجرة، "Funding needed to Assist Over 100,000 Ethiopian Migrants Returning from the Kingdom of Saudi Arabia"، "الحاجة إلى التمويل لدعم إعادة أكثر من 100,000 إثيوبي من المملكة العربية السعودية"، 30 مارس/آذار 2022، على الرابط: https://www.iom.int/news/funding-needed-assist-over-100000-ethiopian-migrants-returning-kingdom-saudi-arabia (غير متوفر باللغة العربية).

[18] منظمة العفو الدولية، *"'هذا أسوأ من وباء فيروس كوفيد-19': إثيوبيون في طيّ الإهمال وإساءة المعاملة في سجون السعودية"*، (رقم الوثيقة:MDE 23/3125/2020)، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2020، على الرابط: https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/3125/2020/ar/

[19] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع محمد (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 26 مايو/أيار 2022.

وقال محمود، وهو رجل إثيوبي أُعتُقِل بمنزله في مايو/أيار 2021 مع صديقه، لمنظمة العفو الدولية:

"سألنا أفراد الشرطة إن كنا نعرف إثيوبيين آخرين يعيشون بجوارنا. وأخبرونا أنه سيُفرَج عنا، ما لم يجدوا لدينا أي 'سِجِل جنائي' ... ظللنا لمدة 11 شهرًا بالملابس نفسها، لأنه لم يُسمَح لنا بإحضار سوى قطعة واحدة من الملابس الداخلية والثياب".[20]

وقال عزيز، أحد المُحتَجَزين السابقين الذي أُعتُقِل في يوليو/تموز 2021 بمنزل صاحب عمله:

"جاء شرطي يفتش [عني] بالمنزل الذي أعمل به. كان يبحث عن رجل 'حبشي' [إثيوبي]. وعند اعتقالي، لم يُسمَح لي حتى بارتداء حذائي أو أخذ مقتنياتي. إذ أمرني [الشرطي] بعدم إحضار أي شيء معي".[21]

وذكر عمر، الذي عاش في السعودية ثمانية أعوام، لمنظمة العفو الدولية كيف خسر مصدر رزقه ومُدَّخراته بسبب احتجازه التعسفي:

"أمضيت عامًا وأربعة أشهر في مركز الشميسي للاحتجاز. وكنت واحدًا من بين 300 شخص داخل غرفة لا تسع سوى 63 شخصًا ... كنت أود، قبل اعتقالي، أن أواصل حياتي في السعودية. بعد اعتقالي ودخولي إلى مركز الاحتجاز، خسرت 10,000 ريال [2,660 دولارًا أمريكيًا]. لقد سلبوني المُدَّخرات التي جمعتها طيلة حياتي ... أرجوكم حاوِلوا أن تكونوا صوتًا لهؤلاء الذين لا يزالون مُحتَجَزين؛ فيوجد أشخاص أعرفهم لا يزالون هناك منذ ما يربو على عامَيْن. ويوجد آخرون يعانون من مشكلات نفسية. إنهم يحتاجون مساعدتكم".[22]

وأفاد جميع المهاجرين الإثيوبيين الذين تحدثت منظمة العفو الدولية إليهم أنهم وُضِعوا رهن الاحتجاز، منذ لحظة اعتقالهم على أيدي أفراد الشرطة، بدون إبلاغهم بأي معلومات عن سبب احتجازهم أو مدته. ولم يُتَح أمامهم المجال للجوء إلى هيئة قضائية كي يطعنوا ضد اعتقالهم واحتجازهم، ولا سُمِح لهم بالحصول على محامين، ولم يُبلَغوا بتهم محددة مُوجَّهة إليهم أو بأسباب احتجازهم.

ويُعتبَر احتجازهم في ظل مثل هذه الظروف، احتجازًا تعسفيًا؛ نظرًا إلى أن القانون الدولي يحظر استخدام الاعتقال الإداري المُطوَّل بدون إتاحة المجال أمام المراجعة.[23] ومن جانبها، تُعارِض منظمة العفو الدولية الاستخدام المتكرر أو التلقائي للاحتجاز على خلفية دواعٍ متعلقة بالهجرة؛ لأنه يُعَد، في حد ذاته، احتجازًا تعسفيًا. فلا يجوز احتجاز الأشخاص لأغراض متعلقة بالهجرة إلا في pالحالات الاستثنائية القصوى، مع وجود افتراض مضاد لمثل هذا الاحتجاز. فيجب أن يستفيد المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء، كأي شخص آخر، من القرينة القانونية التي تفترض حرية الأشخاص. وبالتالي، يجب أن يأتي حرمان أي شخص من حريته بمقتضى نص قانوني واضح، ويبرره غرض مشروع وضروري ومتناسب وغير تمييزي.

4.1 الاحتجاز التعسفي للنساء الحوامل والأطفال

ذكر الأشخاص الذين أجرت معهم منظمة العفو الدولية المقابلات احتجاز نساء حوامل وأطفال مع أمهاتهم وأطفال غير مصحوبين بمرافقين في مركزي الشميسي والخرج للاحتجاز.[24] ويفرض القانون الدولي حظرًا مُشدَّدًا على احتجاز الأطفال لدواعٍ تتعلق بالهجرة؛ إذ أن ذلك لا يمكنه تحقيق مصالحهم الفضلى.[25] ويُذكَر أن السعودية تُشكِّل طرفًا مُوقِّعًا على اتفاقية حقوق الطفل. وأوضحت لجنة حقوق الطفل، وهي الهيئة التي تُشرف على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، أنه "ينبغي، كقاعدة عامة، الامتناع عن احتجاز الأطفال"، وأنه "لا يجوز احتجاز الطفل فقط [...] لأنه مهاجر أو مقيم، أو لعدم استيفائه لشروط الحصول على إحدى الصفتيْن".[26] وشدّدت لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على أن "احتجاز أي طفل بسبب وضعه أو وضع والديه في الهجرة يُشكِّل انتهاكًا لحقوق الطفل ويتنافى مع مبدأ مصالح الطفل الفضلى".[27] وأظهر مقطع فيديو صُوِّر من داخل عنبرٍ للنساء وتحققت منظمة العفو من صحته

---

[20] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع محمود (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 31 مايو/أيار 2022.

[21] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع عزيز (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 27 مايو/أيار 2022.

[22] مقابلة أُجرِيَت مع عمر (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق.

[23] لجنة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، *التعليق العام رقم 2 بشأن حقوق العمال المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي وأفراد أسرهم*، 28 أغسطس/آب 2013، (الوثيقة CMW/C/GC/2)، الفقرة 27.

[24] مقابلات أُجرِيَت خلال مكالمات صوتية مع مريم (غُيِّر اسمها لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَزة سابقة، وعاملَيْن في المجال الإنساني، 30 مايو/أيار 2022 و2 يونيو/حزيران 2022 بالترتيب.

[25] اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لنيكاراغوا، 11 أكتوبر/تشرين الأول 2016، (الوثيقة CMW/C/NIC/CO/1)، الفقرتان 39 و40؛ والملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لتركيا، 31 مايو/أيار 2016، (الوثيقة CMW/C/TUR/CO/1)، الفقرتان 47 و48؛ والملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي للنيجر، 11 أكتوبر/تشرين الأول 2016، (الوثيقة CMW/C/NER/CO/1)، الفقرة 33. أُنظُر أيضًا الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، الوثيقة WGAD 2018، الفقرة 11؛ و Inter-American Court of Human Rights, Advisory Opinion OC-21/14: Rights and Guarantees of Children in the Context of Migration and/or in Need of International protection، محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الرأي الاستشاري OC-21/14: الحقوق والضمانات الخاصة بالأطفال في سياق الهجرة و/أو الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية، 19 أغسطس/آب 2014، الفقرة 154؛ و Special Rapporteur on Migrants 2017 تقرير المقرر الخاص المعني بالمهاجرين 2017، الفقرة 61؛ والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "موقف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ما يتعلق باحتجاز الأطفال اللاجئين والمهاجرين في سياق الهجرة"، يناير/كانون الثاني 2017.

[26] لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 6، الفقرة 61.

[27] اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التعليق العام المشترك رقم 4 (2017) للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ورقم 23 (2017) للجنة حقوق الطفل بشأن التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان الخاصة بالطفل في سياق الهجرة الدولية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد والعودة، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، (الوثيقة CMW/C/GC/4-CRC/C/GC/23)، الفقرة 5.

وحددت موقعه الجغرافي في مركز احتجاز الخرج، نساءً مُحتَجَزات داخل غرف مُكتظة للغاية مع أطفال صغار ورُضَّع يستلقون على الأرض. وشُوهد معظم الأطفال وهم ينامون على ملابس أو أغطية، ما يشير إلى عدم وجود فُرُش. ويُظهِر الفيديو أيضًا أطفالًا وهم يستلقون إلى جانب بعض صناديق الحفاضات وأكياس قمامة. ويشير عدد أكياس القمامة الظاهرة داخل الغرفة إلى أنها قد تُترَك في الغرفة لأيام.[28]

أخبرت مريم، التي أمضت خمسة أسابيع داخل عنبر احتجاز النساء في مركز الشميسي للاحتجاز، منظمة العفو الدولية أن الأطفال الصغار المُحتَجَزين معها داخل الزنزانة تتراوح أعمارهم بين شهر واحد و10 أعوام.

وقالت لمنظمة العفو الدولية: "كان ابني البالغ من العمر 8 أعوام يرعى طفلي الرضيع، لأنني كنت أنزف حينها، إذ إن النزيف لم يتوقف بعد أن وضعت طفلي قبل اعتقالي. لم أكن على ما يُرام".[29]

وتحدثت مريم عن وجود امرأتين حاملتين مُحتَجَزتين معها في الزنزانة ذاتها، إحداهما وضعت مولودها أثناء احتجازها. وذكرت أنه بعدما أُقتِيدَت المرأة الحامل الأخرى إلى المركز الطبي لتضع مولودها، أُعيدَت هي ومولودها إلى مركز الاحتجاز وأُرغِمت على الإقامة في ظل أوضاع غير نظيفة. وكانت تنام النساء والأطفال على الأرض في غرف مكتظة بأشخاص يعانون من الحمى أو السعال.

ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، أُعيد 3,396 طفلًا من السعودية إلى أديس أبابا، عاصمة إثيوبيا، بين مارس/آذار ويونيو/حزيران 2022. ويفوق هذا العدد ست مرات عدد الأطفال الذين أُعيدوا خلال الأشهر ذاتها من عام 2021.[30] وذكر ثلاثة عاملين في المجال الإنساني لمنظمة العفو الدولية إعادة عدد من هؤلاء الأطفال بدون صحبة مرافقين بالغين.[31]

5. الإعادة القسرية إلى إثيوبيا

أعادت السلطات السعودية، في إطار حملتها ضد المهاجرين غير المُوثَّقين، عشرات الآلاف من المهاجرين الإثيوبيين إعادةً قسرية، بعدما احتجزتهم تعسفيًا لآجال غير مُسماة بالاستناد فقط إلى أوضاعهم المتعلقة بالهجرة غير النظامية.

وأخبر بعض المهاجرين المُحتَجَزين سابقًا منظمة العفو الدولية أن مسؤولي السفارة الإثيوبية زاروهم للمرة الأولى بعد بضعة أشهر من احتجازهم، وطلبوا منهم ملء نماذج للتصريح بالمرور تحمل بياناتهم الشخصية الأساسية.

وقالوا إن مسؤولي السفارة أخبروهم أن الحكومة الإثيوبية ستُعيدهم إلى إثيوبيا بعد ملء هذه النماذج، لكنهم لم يطلعوهم على أي معلومات أخرى عن العملية. ولم يُوضِح مسؤولو السفارة كيف ستُستَخدَم بياناتهم الشخصية أو متى سيُعادون إلى بلدهم.[32]

وقال رجل أمضى 11 شهرًا رهن الاحتجاز لمنظمة العفو الدولية إنه قد عَلِم أنه سيُعاد إلى بلده عندما جاء حُرَّاس إلى زنزانته ونادوا عليه وعلى أشخاص آخرين بأسمائهم. وكان قد التقى ممثلين من السفارة الإثيوبية قبل ذلك بثلاثة أشهر، وملأ النموذج ببياناته الشخصية، لكنهم لم يذكروا له تاريخ عودته.[33]

وعبر تخيير المهاجرين المُحتَجَزين بين الاحتجاز إلى أجل غير مُسمى في ظل مثل هذه الظروف المُروّعة وبدون إمكانية اللجوء إلى أي سبل قانونية، وإعادتهم إلى بلدهم، اضطر العديد منهم إلى توقيع النماذج التي قدّمتها إليهم السفارة الإثيوبية لإعادتهم إلى بلدهم.

ولا يمكن للمهاجرين الإثيوبيين، في ظل هذه الظروف، إبداء موافقة حرة ومستنيرة على عودتهم طوعًا إلى إثيوبيا. إضافة إلى ذلك، يتسبب تقاعس السعودية عن ضمان إجراء تقييم لكل حالة على حدة لاحتياجات المهاجرين المُحتَجَزين المحتملة للحماية، قبل إعادتهم إلى بلدهم، في نشوء احتمالية خطر تعرَّض هؤلاء الأشخاص للاضطهاد أو غير ذلك من الانتهاكات لحقوقهم عند إعادتهم. ويرقى ذلك إلى خرق مبدأ عدم الإعادة القسرية المشمول في القانون الدولي العرفي. وبالتالي، فإن إعادة السلطات السعودية للمهاجرين الإثيوبيين إلى بلدهم قسرًا يُمثِّل خرقًا لالتزاماتها الدولية.

---

[28] مقطع فيديو على تطبيق تيك توك، 14 يوليو/تموز 2021، على الرابط:
https://www.tiktok.com/@eldanaeldana443/video/6984468890315214081?is_from_webapp=v1&item_id=6984468890315214081

[29] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع مريم (غُيِّر اسمها لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَزة سابقة، 30 مايو/أيار 2022.

[30] المنظمة الدولية للهجرة، Returns from Saudi Arabia، أعداد عمليات إعادة المهاجرين من السعودية (ذُكِرَت قبلًا).

[31] مقابلات أُجرِيَت خلال مكالمات صوتية مع عاملين في المجال الإنساني، 2 يونيو/حزيران 2022 و23 يونيو/حزيران 2022.

[32] مقابلات أُجرِيَت خلال مكالمات صوتية مع محمد وعلولة ومريم (غُيِّرت أسماؤهم لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَزين سابقين، 26 و30 مايو/أيار 2022.

[33] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع أوول (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 30 مايو/أيار 2022.

وتنص الفقرة (1) من المادة 22 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي تنطبق أحكامها على جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بغض النظر عن أوضاعهم المتعلقة بالهجرة، على ما يلي: "لا يجوز أن يتعرض العمال المهاجرون وأفراد أسرهم لإجراءات الطرد الجماعي. ويُنظَر ويُبَتّ في كل قضية طرد على حدة". وعلاوة على ذلك، تنص الفقرة (6) من المادة 22 على ما يلي: "يحق للشخص المعني، عدا في حالة صدور قرار نهائي من هيئة قضائية، أن يتقدم بالأسباب المُبرِّرة لعدم طرده وأن تقوم السلطة المختصة بمراجعة قضيته، ما لم تقض ضرورات الأمن الوطني بغير ذلك. وريثما تتم المراجعة، يحق للشخص المعني طلب وقف قرار الطرد".[34]

وإضافة إلى ذلك، تنص المادة 23 من اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على أن: "يتمتع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم بالحق في اللجوء إلى الحماية والمساعدة من السلطات القنصلية أو الدبلوماسية لدولة منشئهم أو للدولة التي تُمثِّل مصالح تلك الدولة، كلما حدث مساس بالحقوق المُعترَف بها في هذه الاتفاقية. وبصفة خاصة، يُخطَر الشخص المعني في حالة الطرد بهذا الحق دون إبطاء، وتُيّسر سلطات الدولة القائمة بالطرد ممارسة هذا الحق".[35]

وينص دليل العودة الطوعية الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على عدم الاعتراف بحقوق اللاجئين في العودة الطوعية "إذا تعرضوا للضغوط والقيود، وإذا كانوا مُحتَجَزين في مخيمات مغلقة. فقد يختارون العودة إلى بلدهم، لكنه ليس خيارًا نابعًا عن إرادة حرة". وإضافة إلى ذلك، "كثيرًا ما تشوب مسألة 'الطوعية' على النحو الذي يعني ضمنًا غياب الضغوط البدنية أو النفسية أو المادية، حقيقة أن قرار العودة [الطوعية] للعديد من اللاجئين يُمليه خليط من الضغوط الناجمة عن عوامل سياسية أو مشكلات أمنية أو احتياجات مادية".[36]

لم يصل إلى علم منظمة العفو الدولية أن السلطات السعودية تَتَّبع أي عملية لإجراء تقييم فردي للمخاطر المحتملة التي قد يواجهها كل مُحتَجَز لدى عودته إلى بلده. ويضع عدم إجراء مثل هذه التقييمات الفردية أبناء منطقة غرب تيغراي المتنازع عليها بإثيوبيا أمام الخطر بصفة خاصة، وذلك في ضوء ما ترتكبه قوات الأمن التابعة للحكومة الإثيوبية من جرائم ضد الإنسانية وتطهير عرقي.[37]

وبينما لا يتضمن الأشخاص الذين أجرت معهم منظمة العفو المقابلات في هذا التقرير الموجز أحد أبناء منطقة تيغراي، تُظهِر تقديرات المنظمة الدولية للهجرة أن آلاف الإثيوبيين الذين أُعيدوا قسرًا من السعودية ينتمون إلى مناطق متضررة من النزاع الدائر، بما فيها تيغراي.[38] وفي يناير/كانون الثاني 2022، وثّقَت "هيومان رايتس ووتش" تعرُّض أبناء تيغراي الذين أُعيدوا من السعودية للاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والإخفاء القسري في إثيوبيا بين ديسمبر/كانون الأول 2020 وسبتمبر/أيلول 2021.[39]

ودعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدول إلى "تعليق الإعادة القسرية للمواطنين والمقيمين السابقين في إثيوبيا القادمين من أي مناطق متأثرة أو لا تزال متزعزعة وغير آمنة نتيجة لأعمال عسكرية و/أو عمليات نزوح حتى يستقر الوضع. ويُعَد الحظر المفروض على الإعادة القسرية كمعيار أدنى، ويجب أن يظل هذا البند ساريًا لحين تحسُّن حالة الأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان تحسُّنًا كبيرًا للسماح بالعودة الآمنة والكريمة لأولئك الذين تقرر عدم حاجتهم إلى حماية دولية".[40]

وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يضمن مبدأ عدم الإعادة القسرية عدم عودة أي شخص إلى بلد تكون حقوقه الإنسانية فيه مُهددة بالانتهاكات، كالتعذيب وضروب العقاب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وأي أذى لا يُجبَر، بغض النظر عن وضعه المتعلق بالهجرة.[41] ويحظر القانون الدولي الإعادة القسرية "البناءة"، التي تقع عندما تستخدم الدول وسائل غير مباشرة لإجبار الأفراد على العودة إلى مكان يكونون فيه عرضةً لخطر حقيقي بالتعرُّض لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

---

[34] اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المُعتمَدة في 18 ديسمبر/كانون الأول 1990.

[35] اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المُعتمَدة في 18 ديسمبر/كانون الأول 1990.

[36] *Handbook on Voluntary Repatriation: International Protection* ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *دليل العودة الطوعية: الحماية الدولية*، 1996، على الرابط: https://www.unhcr.org/publications/legal/3bfe68d32/handbook-voluntary-repatriation-international-protection.html (غير متوفر باللغة العربية).

[37] منظمة العفو الدولية ومنظمة "هيومان رايتس ووتش"، "We will erase you from this land: Crimes against humanity and ethnic cleansing in Ethiopia's Western Tigray Zone" "سنمحو وجودك من هذه الأرض: جرائم ضد الإنسانية وتطهير عرقي في منطقة غرب تيغراي بإثيوبيا"، (رقم الوثيقة: AFR 25/5444/2022)، 6 أبريل/نيسان 2022، على الرابط: https://www.amnesty.org/en/documents/afr25/5444/2022/en/ (غير متوفر باللغة العربية).

[38] المنظمة الدولية للهجرة، "Return of Ethiopian migrants from the Kingdom of Saudi Arabia, mid-year overview 2022" ، "عمليات إعادة المهاجرين الإثيوبيين من المملكة العربية السعودية – استعراض منتصف عام 2022"، 14 يوليو/تموز 2022، على الرابط: https://eastandhornofafrica.iom.int/sites/g/files/tmzbdl701/files/documents/iom_rdh_ksa_midyear_overview_2022_0.pdf (غير متوفر باللغة العربية).

[39] "هيومان رايتس ووتش"، *إثيوبيا: احتجاز التيغرانيين المُرحَّلين وإساءة معاملتهم*، 5 يناير/كانون الثاني 2022، على الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2022/01/05/380854.

[40] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *موقف مفوضية اللاجئين من العودة إلى إثيوبيا*، مارس/آذار 2022، على الرابط: https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=628f4aad4.

[41] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، UNHCR, Advisory Opinion on the Extraterritorial Application of Non-Refoulement Obligations under the 1951 Convention relating to the Status of Refugees and its 1967 Protocol رأي استشاري بشأن انطباق التزامات عدم الإعادة القسرية بموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها لعام 1967 خارج نطاق الحدود الإقليمية، على الرابط: https://www.unhcr.org/uk/4d9486929.pdf (غير متوفر باللغة العربية).

الأثر المترتب على الصحة العقلية

قال معظم العائدين الذين تحدثت منظمة العفو الدولية إليهم إنهم سافروا إلى السعودية سعيًا إلى تحسين ظروفهم المعيشية والحصول على فرص عمل أفضل. وعاشوا في السعودية لفترات تراوحت بين عام ونصف و13 عامًا، عملوا خلالها في المنازل الخاصة أو المزارع أو الشركات الصغيرة. ووفقًا لما ذكره العاملون في المجال الإنساني خلال المقابلات مع منظمة العفو الدولية، تسبب الاحتجاز التعسفي للمهاجرين الإثيوبيين لأجل غير مُسمى، بدون أي وضوح بشأن مدة الاحتجاز في السعودية، في أضرار نفسية بالغة عليهم.

وتُظهِر روايات المُحتَجَزين السابقين خلال مقابلات مع منظمة العفو الدولية تلك الأضرار على نحو أوضح. فقد وصفوا الأثر النفسي الذي وقع عليهم من جراء ظروف احتجازهم اللاإنسانية لعدة أشهر وكذلك من جراء مشاهدتهم لمُحتَجَزين آخرين وهم يُتوفون أمامهم.

وذكر ثلاثة عاملين في المجال الإنساني لمنظمة العفو الدولية أنهم لاحظوا تدهورًا شديدًا في صحة العائدين العقلية خلال العام الماضي، مع تشخيص حاجة العديد منهم إلى الرعاية العاجلة لدى عودتهم إلى إثيوبيا.

وحددت منظمة العمل الدولية مجموعة من المشكلات التي يواجهها العائدون، من بينها العزلة الاجتماعية والتهميش والمشكلات الصحية واضطراب ما بعد الصدمة والاكتئاب أو مشكلات نفسية أخرى. وذكرت المنظمة في 2018:

"عاش بعض العائدين إلى إثيوبيا في السعودية لأكثر من عقديْن من الزمن، وقد عادوا خاليي الوفاض بدون مقتنيات ولا أصول. وأُحتُجِز العديد من العائدين، قبل ترحيلهم، في مراكز احتجاز بدون إتاحة ما يكفي من الطعام أو المرافق العامة لهم، مع افتقارها إلى الخصوصية بصفة عامة. وبسبب الظروف القاسية التي عانى منها العائدون داخل مراكز الاحتجاز، أُصيب العديد منهم باعتلالات شديدة، كالصدمات البدنية والنفسية والأمراض النفسية الناجمة عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وحالات الاغتصاب المُشتبَه في وقوعها وأمراض الجهاز التنفسي، من بينها الالتهاب الرئوي".[42]

وذكر أحد العاملين في المجال الإنساني لمنظمة العفو الدولية افتقار كلٍ من المنظمات الإنسانية في إثيوبيا وحكومة البلاد إلى التمويل الكافي للتعاطي مع هذا العدد الهائل من عمليات الإعادة ودعم إعادة تأهيل العائدين.[43]

ووَرَد ما يلي في تقييم المنظمة الدولية للهجرة لعودة المهاجرين الإثيوبيين من السعودية إلى بلدهم:

"بعدما أضفت السعودية الصبغة النظامية على سوق العمل لديها، أصبحت عمليات الإعادة غير طوعية بشكل أساسي. وبسبب عمليات الإعادة القسرية المفاجئة للأشخاص دون اتخاذ أي ترتيبات، كانت عملية إعادة إدماج هؤلاء العائدين في مجتمعهم بطيئة للغاية، ولم تجرِ معالجتها بشكل كبير. فيواجه معظم العائدين صعوبات شديدة في الاندماج مجددًا في مجتمعهم. وهم يعودون إلى بلدهم خاليي الوفاض، لأنهم ينفقون ما كسبوه من أموال وتحويلاتهم النقدية لتغطية مصاريف المعيشة. ويتعرض الكثير منهم أيضًا لمشاقٍ بالغة خلال إقامتهم وعودتهم، ما يصيبهم باعتلالات صحية ونفسية".[44]

6. ظروف الاحتجاز القاسية واللإنسانية

احتجز مسؤولو الهجرة السعوديون المهاجرين الإثيوبيين داخل زنازين مكتظة بالأشخاص تسودها أوضاع مزرية وتفتقر إلى التهوية في مركزي الخرج والشميسي. وأشار الأشخاص الذين أجرت معهم منظمة العفو الدولية مقابلات مرارًا وتكرارًا إلى عدم توفُّر ما يكفيهم من الطعام والمياه ومرافق الصرف الصحي، بما في ذلك المراحيض، وإلى حرمانهم من سبل الرعاية الطبية الكافية خلال فترة احتجازهم، ما عرَّضهم للإصابة بأمراض مُعدية مثل السُّل.

وأخبر مُحتَجَزان سابقان منظمة العفو باحتجازهما داخل زنازين بها نحو 60 سريرًا، والتي استوعبت ما بين 200 و400 مُحتَجَز. وبسبب ذلك، كان يتناوب المُحتَجَزون على النوم على الأسِرَّة، بينما يضطر الآخرون إلى النوم على الأرض. وأظهرت مقاطع فيديو نُشِرَت على الإنترنت وتحققت منظمة العفو من صحتها، رجالًا ونساءً

[42] International Labour Organization, Situations and Needs Assessment of Ethiopian returnees from the Kingdom of Saudi Arabia, منظمة العمل الدولية، تقييم أوضاع واحتياجات العائدين من إثيوبيا من المملكة العربية السعودية، 2018، على الرابط: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---sro-addis_ababa/documents/publication/wcms_670539.pdf (غير متوفر باللغة العربية).

[43] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع عامل في المجال الإنساني، 23 يونيو/حزيران 2022.

[44] المنظمة الدولية للهجرة، Returns from Saudi Arabia، أعداد عمليات إعادة المهاجرين من السعودية (ذُكِرَت قبلًا).

يُحتَجَزون داخل زنازين مكتظة للغاية في أقسام منفصلة، ما جاء مُتَّسقًا مع وصف الأشخاص خلال المقابلات.[45]

ووفقًا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يهدد اكتظاظ أماكن الاحتجاز، مصحوبًا بمثل هذه الظروف، الحالة الصحية للمُحتَجَزين ويزيد من مخاطر التفشي الوبائي للأمراض المُعدية مثل السُّل والتهاب الكبد والأمراض المنقولة جنسيًا وعبر الدم، وكذلك الإصابة بالمشكلات النفسية.[46]

وقال بلال، مُحتَجَز سابق بمركز الشميسي لمدة 11 شهرًا:

"كان يُحتَجَز 200 شخص في غرفتي التي لم يوجد بها سوى 64 سريرًا. ولم يتوفر لنا ما يكفي من الفُرُش والأغطية؛ لذا كان ينام الكثير منا على الأسِرَّة المعدنية دون فُرُش، بينما كانت البقية تنام على الأرض ... وكأننا لسنا بشرًا".[47]

وأفاد الأشخاص الذين أجرت معهم منظمة العفو الدولية المقابلات أن سلطات السجن لم تُوزع الصابون أو المُطهرات على المُحتَجَزين للحفاظ على نظافتهم الشخصية. ولم تتوفر المياه للاستحمام بصورة دائمة، بينما ذكر أحد المُحتَجَزين السابقين أنه أُتيح له الاستحمام مرتيْن في الأسبوع فقط.[48] وقال مُحتَجَزان سابقان لمنظمة العفو إنهما أُرغِما على حلق رأسيهما بحرق شعرهما؛ لأن سلطات السجن لم تُوزع ماكينات الحلاقة. فقال عزيز: "عندما غزا القمل شعرنا، اضطررنا إلى حرقه بالولاعات. كان الوضع مريعًا".[49]

وقال بلال لمنظمة العفو الدولية أيضًا:

"لم نُعامل كبشر... كنت أعمل في ظل أجواء حارة جدًا بحرارة تبلغ حوالي 54 درجة مئوية. أما الظروف في مركز الاحتجاز، فكانت أسوأ بكثير من الظروف في الخارج. أعجز عن التعبير". – مُحتجز إثيوبي سابق في السعودية"[50]

وذكر جميع المُحتَجَزين السابقين خلال المقابلات مع منظمة العفو الدولية أن سلطات السجن لم تُوزع كميات كافية من الطعام والمياه طوال مدة احتجازهم. فقال بلال إن الطعام الذي كان يُوزَّع على ستة أشخاص كان بالكاد يكفي شخصًا واحدًا.[51] وكان وصف محمود، أحد المُحتَجَزين السابقين، للطعام المُقدَّم إليه مُتَّسقًا مع شهادات جميع المُحتَجَزين في كلٍ من مركز الخرج والشميسي للاحتجاز. فقد ذكر لمنظمة العفو الدولية ما يأتي:

"في الصباح، كانوا يعطوننا رغيفًا واحدًا من خبز الشباتي [خبز هندي مسطح]. وفي وقت الغداء، كانوا يقدمون لنا الأرز بكمية صغيرة جدًا، أصغر من كفوفنا. وعلى العشاء، كنا نحصل على رغيف صغير من الشباتي".[52]

وقال مُحتَجَزان سابقان لمنظمة العفو الدولية إن سلطات السجن كانت تعطي كل شخص نصف لتر من المياه يوميًا. وأفاد خمسة مُحتَجَزين سابقين آخرين أنهم كانوا لا يحصلون على أي مياه للشرب، باستثناء تلك المياه المُعَبَّأة في زجاجات التي كانت تُوزَّع على الأطفال المُحتَجَزين مع النساء؛ لذا لم يكن أمامهم أي خيار سوى الشرب من صنبور الحمام، التي كانت مياهه مالحة وغير نقية.

وقال جميع المُحتَجَزين السابقين لمنظمة العفو إن تفشي القمل والأمراض الجلدية الأخرى دفع الكثير إلى شراء أكياس القمامة البلاستيكية لاستخدامها كأغطية للوقاية. وقد تحققت منظمة العفو من صحة الصور ومقاطع الفيديو التي تَحَدَّد موقعها الجغرافي في مركز الخرج للاحتجاز، وتُظهِر ما لا يقل عن 10 مُحتَجَزين وهم يستخدمون أكياس القمامة البلاستيكية السوداء كغطاء.[53]

وأفاد عشرة مُحتَجَزين سابقين لمنظمة العفو الدولية أن سلطات السجن حرمتهم هم ومُحتَجَزين آخرين يعانون من مجموعة مشكلات صحية خطيرة، من سبل الرعاية الصحية والعلاج الكافي، مثل إتاحة استشارة طبيب أو اختصاصيين صحيين آخرين أو تلقي الأدوية في الوقت المناسب.

وقال أربعة مُحتَجَزين سابقين لمنظمة العفو الدولية إن بعض المُحتَجَزين معهم كانوا يتقيَّأون أو يسعلون دمًا في بعض الأحيان، ورأوا أنها أعراض الإصابة بالسُّل، ولكن لم تُعرَض معظم هذه الحالات على أي طبيب، عندما طلبوا العناية الطبية من حُرَّاس مركز الاحتجاز. وذكر ستة مُحتَجَزين سابقين لمنظمة العفو الدولية أنه

---

[45] مقطع فيديو على تطبيق تيك توك، 14 يوليو/تموز 2021، على الرابط: https://www.tiktok.com/@eldanaeldana443/video/6984559520311790849?is_from_webapp=v1&item_id=6984559520311790849؛ وتغريدة على تويتر، 4 فبراير/شباط 2022؛ مقطع الفيديو والتحليل متاحان على ملف لدى منظمة العفو الدولية.

[46] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، *Handbook on strategies to reduce overcrowding in prisons*، *دليل استراتيجيات الحدّ من الاكتظاظ داخل السجون*، أكتوبر/تشرين الأول 2013، على الرابط: www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/Overcrowding_in_prisons_Ebook.pdf (غير متوفر باللغة العربية).

[47] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع بلال (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 27 مايو/أيار 2022.

[48] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع بلال (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 27 مايو/أيار 2022.

[49] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع عزيز (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 27 مايو/أيار 2022.

[50] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع بلال (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 27 مايو/أيار 2022.

[51] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع بلال (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 27 مايو/أيار 2022.

[52] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع محمود (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 31 مايو/أيار 2022.

[53] تحليل الصور ومقاطع الفيديو متاح على ملف لدى منظمة العفو الدولية.

لم يُنقَل أي شخص قط داخل زنزانتهم إلى طبيب أو مركز طبي. في حالة واحدة، وفرت سلطات السجن مرهمًا لعلاج تهيُّج الجلد.[54]

وقال ثلاثة منهم إنهم اضطروا إما إلى قرع باب زنزانتهم مرارًا وتكرارًا أو الامتناع عن تناول الوجبات الغذائية لإقناع الحُرَّاس بأن يعرضوهم على طبيب. وأفاد أربعة مُحتَجَزين سابقين تمكنوا من رؤية الطبيب أنه لم يقدم لهم العلاج الطبي الكافي في الوقت المناسب، واكتفى بإعطائهم مُسكِّنًا (باراسيتامول) لعلاج مشكلاتهم الصحية، التي تضمنت أمراض الجهاز التنفسي.

وقال اثنان من العاملين في المجال الإنساني لمنظمة العفو الدولية إن عددًا كبيرًا من الأشخاص الذين أُعيدوا من سجون السعودية إلى إثيوبيا كانوا يعانون من أمراض الجهاز التنفسي وأخرى مُعدية مثل السُّل.[55] وأضافا أن الأطفال الرُضَّع الذين لم تتجاوز أعمارهم شهرًا واحدًا وعادوا مع أمهاتهم لم يتلقوا التطعيمات اللازمة عند الولادة، بينما لم تتلقَ الأمهات الرعاية الأساسية لمرحلة ما بعد الولادة.

وفي حديث منظمة العفو الدولية مع عزيز ومحمود، وهما مُحتَجَزان سابقان مكثا في زنزانة واحدة، قالا إن إثنين من زملائهما السابقين في الزنزانة تُوفيا لدى وصولهما إلى أديس أبابا. وذكرا أن زميليهما الأخريَيْن أُصِيبا بمشكلات في جهازيهما التنفسيين خلال احتجازهما في السعودية. فقد كانا يسعلان ويتقيَّآن دمًا. وفَقَد أحدهما الكثير من وزنه وأصبح هزيلًا وكثير النسيان. ولدى وصوله إلى إثيوبيا، شُخِصَت إصابته بالسُّل لدى مستشفى إثيوبي وتُوفي بعد ذلك بفترة قصيرة، كما وَرَد. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق بصفة مستقلة من سبب الوفاة.

وروى محمود، المُحتَجَز السابق وصديق أحد الرجال الذين تُوفوا في إثيوبيا، تجربة صديقه الذي كان مُحتَجَزًا معه:

"في الأشهر السبعة الأولى من فترة احتجاز مصطفى [اسم مستعار]، لم يشعر بالمرض قط ... وفي أحد الأيام [خلال احتجازه]، ناداني وهو يتقيَّأ دمًا ... وبعد ذلك، بدأ ينسى الكثير من الأمور، وحتى مواقيت الصلاة. وكان يسعل خلال نومه ويتقيَّأ كثيرًا... ولم يستطع حتى الحفاظ على توازنه عندما يحاول الوقوف. وازدادت حالته الصحية تدهورًا وفَقَد الكثير من وزنه مع مرور الوقت. وأُخِذ للمرة الأولى إلى مركز صحي [بالقرب من السجن] لمدة 15 دقيقة، وأُعطِي دواء باراسيتامول. ونُقِل لاحقًا إلى المركز الصحي مرتين أخريين، واضطر إلى المشي في كل مرة لمدة 45 دقيقة كي يصل إلى المركز، إلا أن وضعه الصحي أخذ في التدهور. ورفض في ما بعد الذهاب مُجددًا إلى المركز لمجرد تلقي باراسيتامول... كان المرض قد اشتد على مصطفى عندما وصلنا إلى إثيوبيا. فنُقِل على الفور إلى مستشفى سانت بول الذي أكد تأثُّر رئتيه الشديد بالسُّل. وتُوفي بالمستشفى في اليوم نفسه الذي وصلنا فيه إلى إثيوبيا".[56]

وانتهكت السلطات السعودية أحد المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء "بالاحترام الواجب لكرامتهم وقيمتهم المتأصِّلة كبشر"، بطرق تضمنت حرمانهم من أماكن الإقامة اللائقة والملابس والأغطية الكافية ووسائل النظافة الشخصية وخدمات الرعاية الصحية.[57]

ووفقًا للمعايير الدولية، التي تتضمن مجموعة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، يجب الضمان لجميع من يُحرَمون من حريتهم، على أقل تقدير: توفير أماكن لائقة للإقامة تفي بالمتطلبات الصحية؛ وتوفير أسِرَّة منفصلة وأغطية نظيفة؛ وإتاحة الإضاءة والتهوية الكافيتيْن؛ وإتاحة مرافق الاغتسال والصرف الصحي؛ والسماح بالتريُّض لمدة ساعة واحدة يوميًا في الهواء الطلق (حسب حالة الطقس)؛ وتوفير المواد اللازمة للحفاظ على النظافة الشخصية؛ وتقديم أطعمة مُغذية من نوعية مفيدة ومياه للشرب؛ والسماح بالتواصل المنتظم مع الأسر. وقد يؤثِّر عدم تلبية هذه المعايير الدنيا سلبًا على الحقيْن في الصحة والحياة.

وتنص القاعدة 24 من قواعد نيلسون مانديلا بوضوح على أن "تتولى الدولة مسؤولية توفير الرعاية الصحية للسجناء"، وأن "يحصل السجناء على نفس مستوى الرعاية الصحية المتاح في المجتمع" دون تمييز. وتنص أيضًا القاعدة 27 على وجوب نقل السجناء الذين تتطلب حالاتهم علاجًا متخصصًا إلى مؤسسات متخصصة أو مستشفيات خارجية، عندما لا يتوفر مثل هذا العلاج في السجن. وتُلزِم القاعدة 44 السلطات بإبلاغ أقرباء المُحتَجَزين، إذا لحق بهم مرض خطير أو تعرضوا لإصابة بالغة. وتنص قواعد نيلسون مانديلا أيضًا على أنه يجب إتاحة خدمات الطب النفسي لتشخيص الاضطرابات النفسية وعلاجها (وفقًا للقاعدتين 22 و82).[58]

[54] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع عمر (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 26 مايو/أيار 2022.

[55] مقابلة أُجرِيت خلال مكالمة صوتية مع عاملَيْن في المجال الإنساني، 2 يونيو/حزيران 2022.

[56] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع محمود (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 31 مايو/أيار 2022.

[57] قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة 1.

[58] قواعد نيلسون مانديلا.

7. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة خلال الاحتجاز

ذكر مُحتَجَزون سابقون لمنظمة العفو الدولية أنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي حُرَّاس مركزي الشميسي والخرج للاحتجاز، في الأغلب كنمط من المعاقبة، بسبب استخدام هواتف مُهرَّبة لمشاركة صور أو مقاطع فيديو تُظهِر ظروف احتجازهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو الشجار مع مُحتَجَزين آخرين، أو الامتناع عن تناول الوَجبات الغذائية للاحتجاج على كمية الطعام غير الكافية المُقدَّمة لهم أو على حرمان المرضى منهم من تلقي الرعاية الطبية.

وقال ستة مُحتَجَزين سابقين لمنظمة العفو إن حُرَّاس السجن صفعوهم على وجوههم وضربوهم بالعِصِيّ والأحزمة، واعتدوا عليهم بالعنف اللفظي، بما في ذلك توجيه الشتائم، وأرغموهم على الوقوف أو الاستلقاء على طريق من الأسفلت، وهي مادة تُعرَف بامتصاصها واحتفاظها بالحرارة، في أجواء شديدة الحرارة خارج السجن، مما تسبب لهم بحروق جلدية.[59]

وذكر حسين أن مسؤولي السجن في مركز الخرج للاحتجاز اقتادوه هو و15 مُحتَجَزًا آخرين إلى مكان لضربه بعِصِيّ معدنية، بعدما اشتكوا بشأن الكميات الصغيرة التي تُقدَّم إليهم من الطعام. وقال لمنظمة العفو الدولية: "لم أقوَ على المشي لمدة ثمانية أيام بعد ذلك. فكان على صديقي أن يصحبني إلى الحمام. لم أتلَقَّ أي علاج".[60]

وأفاد بلال لمنظمة العفو الدولية، في حديثه عن حادثة أخرى وقعت بمركز الشميسي للاحتجاز، أن مسؤولي السجن جلدوه هو و10 مُحتَجَزين آخرين على الأقل، بسلك بعدما رفض المُحتَجَزون تناول فطورهم في أحد الأيام، للضغط على الحُرَّاس كي ينقلوا زملاءهم في الزنزانة إلى المركز الطبي. فقال لمنظمة العفو الدولية:

"وعقابًا على ذلك [الامتناع عن تناول الطعام]، أخذ حُرَّاس السجن أي شخص كان قريبًا من باب الزنزانة لمعاقبته. وفعلوا ذلك [أي الجلد] بـ 10 أشخاص في كل مرة. وأمرونا بالوقوف على الأرض ورفع أيادينا لمدة ساعتين جُلِدنا خلاليهما بسلكٍ من الصلب".[61]

وذكر محمود واقعتيْن أخريَيْن، حين انتهى امتناعه هو والمُحتَجَزين الآخرين عن تناول الطعام لطلب المساعدة الطبية لزملائهم المرضى بالزنزانة بتعذيبهم. فقال لمنظمة العفو الدولية في حديثه عن إحدى الواقعتيْن:

"رفضنا تناول الطعام لمدة 24 ساعة. لم نمتنع عن تناول الطعام لأكثر من ذلك، مراعاةً للحالة الصحية للأشخاص. وأخبرناهم [الحُرَّاس] أن إخوتنا يحتضرون داخل الزنزانة، وأننا سنموت معًا. فعلنا ذلك في كل مرة يمرض أحد الرجال. فعلنا ذلك من أجل صديقي، كما فعلنا ذلك من أجل أي مُحتَجَز ينتمي إلى أي منطقة في إثيوبيا. في إحدى المرات، مَرِض 16 شخصًا، ثم امتنعنا عن تناول الطعام من أجلهم، كما كنا نفعل دائمًا. فما كان من حُرَّاس السجن إلا أن قالوا: 'لا يهمنا إذا مُتّم أو بقيتم على قيد الحياة'، ولكموا 10 أشخاص قالوا إنهم يقودون امتناع المُحتَجَزين عن تناول الطعام".[62]

وقال سعيد لمنظمة العفو الدولية إنه تعرض للتعذيب على أيدي مسؤولي السجن مرتيْن: إحداهما كانت بسبب نشره مقطع فيديو على تطبيق التواصل الاجتماعي تيك توك، والذي أظهر الأوضاع الداخلية لمنشأة الاحتجاز، والثانية بسبب شجاره مع مُحتَجَزين آخرين. وأخبر منظمة العفو الدولية:

"جعلني حُرَّاس السجن أقف على طريق من الأسفلت، الذي كان شديد السخونة، وضربوني بعصا، وركلوني أيضًا بأرجلهم. واستمر هذا التعذيب لنحو ساعة. واقتادونا مُجددًا [في المرة الثانية] إلى طريق الأسفلت، وأمرونا بخلع أحذيتنا والسير على الطريق ثم الاستلقاء عليه لثلاث ساعات تقريبًا ... لم أستَطِع السير في اليوم التالي، ولم أتلقى سوى دواء باراسيتامول".[63]

وينتهك تعريض الأشخاص للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة خلال احتجازهم التزامات السعودية باعتبارها دولة طرف في اتفاقية مُناهَضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وينتهك كذلك الحظر المفروض على التعذيب بموجب القانون الدولي العرفي. فتنص الاتفاقية على أن "تتخذ كل دولة طرف إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعَّالة أو أي إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي".[64]

---

[59] Cleveland Clinic, "Ooh! Ouch! That Scorching Hot Pavement Can Actually Burn Your Skin" كليفلاند كلينك، "هذا مؤلم! جلدك يمكن أن يحترق إذا لامس الرصيف شديد السخونة"، 9 أغسطس/آب 2019، على الرابط: https://health.clevelandclinic.org/ooh-ouch-that-scorching-hot-pavement-can-actually-burn-your-skin/ (غير متوفر باللغة العربية).

[60] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع حسين (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 27 مايو/أيار 2022.

[61] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع بلال (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 26 مايو/أيار 2022.

[62] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع محمود (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 31 مايو/أيار 2022.

[63] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع سعيد، 26 مايو/أيار 2022.

[64] اتفاقية مُناهَضة التعذيب، المادة 2.

وتُعتبَر السعودية مُلزمة أيضًا ببدء "تحقيق سريع ونزيه كلما وُجِدَت أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن عملًا من أعمال التعذيب قد أُرتُكِب".[65] وعلاوة على ذلك، ينص نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أنه "يُحظَر إيذاء المقبوض عليه جسديًا أو معنويًّا، كما يُحظَر كذلك تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة".[66]

8. حالات الوفاة خلال الاحتجاز

ذكر مُحتَجَزون سابقون لمنظمة العفو الدولية وفاة ما لا يقل عن 10 من زملائهم في الزنازين خلال احتجازهم في مركزي الخرج والشميسي بين أبريل/نيسان 2021 ومايو/أيار 2022. وقالوا إن زملاءهم في الزنازين قد مَرِضوا على نحو خطير، إلا أن مسؤولي مركزي الاحتجاز تجاهلوا استغاثتهم وطلبات نقلهم إلى مستشفى عدة مرات.

وإضافة إلى إفادات شهود العيان، تحققت منظمة العفو الدولية من صحة مقطع فيديو يُظهِر مجموعة من الرجال مجتمعين حول ما يتضح أنه جثة ملفوفة في كيس بلاستيكي أسود، وهم يؤدون صلاة الجنازة في مركز الخرج للاحتجاز.[67]

وعلى الرغم من أن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من التحقق من سبب الوفيات خلال الاحتجاز، ذكر مُحتَجَزون سابقون أن كل من تُوفي كان مريضًا قبل الوفاة بفترة، وازدادت حالته الصحية تدهورًا بسبب حرمان السلطات له من الرعاية الصحية الكافية. فروى أحد المُحتَجَزين خلال مقابلته مع منظمة العفو تفاصيل حالة أحد المُحتَجَزين السابقين الذي تدهورت حالة جهازه التنفسي إلى درجة جعلته يتقيَّأ دمًا. وأفاد المُحتَجَز أن الحُرَّاس لم يتيحوا له إمكانية تلقي الرعاية الطبية، على الرغم من هذا التدهور، وتُوفي بعد ذلك بفترة قصيرة.[68]

وقال حسين لمنظمة العفو الدولية إن أحد زملائه في الزنزانة تُوفي بعد شهر واحد من تعذيبه على أيدي حُرَّاس مركز الخرج للاحتجاز؛ فقد ضربوه بعصا معدنية، ما أدى إلى تعرُّضه لإصابات خطيرة. وأفاد حسين أنه على الرغم من تقديم طلبات عديدة لعلاج إصابات زميله المُحتَجَز، لم تُتَح له إمكانية العرض على طبيب:

"تُوفي أحد أصدقائي بعد شهر من تعرُّضه للتعذيب. فكان يعاني من آلام في ضلوعه، لكنه لم يُنقَل إلى مستشفى. ترجَّينا حُرَّاس السجن أن يخرجوا جثته بعدما تُوفي، لكنهم منعونا من الطرق على الأبواب. ثم أخرجوا جثته بعد يومين".[69]

وقال محمد، الذي كان مُحتَجَزًا أيضًا في مركز الخرج، لمنظمة العفو الدولية:

"تُوفي أحد الأشخاص، داخل زنزانتنا، بسبب عدم توفير الأدوية اللازمة له. وعندما أخبرنا أمن السجن بحاجته إلى العلاج الطبي، رفضوا أخذه إلى مستشفى؛ وبدلًا من ذلك، أخرجوه من الغرفة فقط حينما وافته المنية. لا أعلم المشكلة الصحية التي كان يعاني منها، ولكن ما أعلمه هو أنه توقف عن أكل الطعام لمدة 10 أيام بسبب اشتداد مرضه".[70]

وأفاد عزيز وحسين لمنظمة العفو الدولية أن جثتي المُحتَجَزيْن السابقيْن اللذين تُوفِّيا في زنزانتيهما قد تُرِكَتا لما وصل إلى يومين قبل أن تُخرجهما السلطات من الزنزانتيْن. وقال عزيز أيضًا إنه رأى أمامه جثث سبعة أشخاص تُوفوا داخل زنزانته خلال فترة احتجازه لمدة 18 شهرًا. وكان أحدهم يعيش في قريته. وروى كيف تركت السلطات جثة أحد المُحتَجَزين بالزنزانة لمدة 24 ساعة قبل إخراجها:

"بعد أن توفي إدريس (اسم مستعار)، طرقنا جميعنا باب الزنزانة لاستدعاء حراس السجن. ظلّت جثته معنا لوقت طويل، بعد وفاته حوالي الساعة الحادية عشر صباحًا. واصلنا طرق الباب حتى أخرجوه ووضعوه أمام بابنا حتى العاشرة مساءً. لم نعلم قط ما فعلوه بجثته. أصابنا اليأس لحظة وفاة إدريس. ظننا أن دورنا سيأتي وسننال حتفنا لا محال. كنا نشعر بالرعب الشديد والحزن.... أشكر الله أنني عدت. لو بقيت كان يمكن أن أموت".[71]

---

[65] اتفاقية مُناهَضة التعذيب، المادة 12.

[66] نظام الإجراءات الجزائية، المادة 2.

[67] نبيل سفيان أحمد، تغريدة على تويتر، "Did you know? After his hope faded away, one of the victims being held in Saud Arabian torture center has taken his life away in a bathroom" , "هل تعلمون؟ أحد الضحايا المُحتَجَزين في أحد مراكز التعذيب في السعودية أنهى حياته في الحمام، بعدما تبددت آماله"، 8 فبراير/شباط 2022، على الرابط: https://twitter.com/NebilSufiyan/status/1491098865105129474 (غير متوفر باللغة العربية).

[68] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع عزيز (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 27 مايو/أيار 2022.

[69] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع حسين (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 26 مايو/أيار 2022.

[70] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع محمد (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 26 مايو/أيار 2022.

[71] مقابلة أُجرِيَت خلال مكالمة صوتية مع عزيز (غُيِّر اسمه لدواعٍ أمنية)، مُحتَجَز سابق، 27 مايو/أيار 2022.

لم يصل إلى علم منظمة العفو الدولية أنه قد أُجرِيَت أي تحقيقات فعَّالة ووافية ومحايدة ومستقلة بشأن أسباب وظروف أي من حالات الوفاة التي وقعت خَلال الاحتجاز، ما يسهم في إشاعة مناخ يسوده الإفلات من العقاب ويظهر الاستخفاف التام بحياة الإنسان.

ويقع على عاتق الدول مسؤولية إجراء التحقيقات بشأن حالات الوفاة خلال احتجاز الأشخاص في ظل الظروف غير الطبيعية، على النحو الذي أشارت إليه اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم 36 بشأن الحق في الحياة: "ويشمل واجب صون حياة جميع المُحتَجَزين توفير ما يلزمهم من الرعاية الطبية ومراقبة حالتهم الصحية بشكل منتظم وملائم".[72] ووَرَد في تعليق اللجنة أيضًا أنه "يترتب على الوفاة أثناء الاحتجاز، في ظروف غير طبيعية، احتمالٌ بتسبب سلطات الدولة في الحرمان التعسفي من الحياة، لا يمكن دحضه إلا بناءً على تحقيق ملائم يثبت وفاء الدولة بالتزاماتها بموجب المادة 6".[73]

9. نتائج وتوصيات

منذ عام 2017، عرّضت السلطات السعودية عشرات الآلاف من الإثيوبيين والإثيوبيات للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، لا لسبب سوى أوضاعهم المتعلقة بالهجرة غير النظامية، ثم أعادتهم قسرًا إلى بلدهم، حيثما يهددهم في بعض الأحيان خطر بالتعرُّض للاضطهاد أو انتهاكات أخرى لحقوقهم. وأُحتُجِز مهاجرون إثيوبيون إلى أجل غير مُسمى في ظل أوضاع قاسية ولاإنسانية، وتعرَّضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وحُرِموا من الرعاية الطبية، ما أدى إلى وفاة ما لا يقل عن عشرة أشخاص خلال احتجازهم، بحسب المزاعم الواردة، بين أبريل/نيسان 2021 ومايو/أيار 2022. وأُعيد المهاجرون الإثيوبيون بعد ذلك قسرًا إلى إثيوبيا دون أي إخطار مُسبق أو أي فرصة أمامهم للطعن قانونيًا في احتجازهم أو إعادتهم أو لعرض حالاتهم لإثبات حاجتهم إلى الحماية.

ولا يزال ما يُقدَّر عددهم بـ 30,000 شخص رهن الاحتجاز في ظل ظروف مماثلة، وسيُعادون قسرًا، على الأرجح، إلى إثيوبيا في غضون الأشهر المقبلة. ولكن لا يزال يوجد مئات الآلاف من المهاجرين الإثيوبيين الذين لا يحملون أي وثائق نظامية في السعودية، ويداهمهم خطر الاحتجاز التعسفي والإعادة القسرية.

وينبغي للمجتمع الدولي ممارسة الضغوط على السلطات السعودية للتقيُّد بالتزاماتها الدولية واحترام حقوق المهاجرين، بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المُحتَجَزين لمجرد أوضاعهم المتعلقة بالهجرة. وينبغي له أيضًا الضغط على السعودية كي تُحاسب مرتكبي الانتهاكات بحق المهاجرين وكي تُحسّن ظروف الاحتجاز على الفور.

دعت منظمة العفو الدولية، منذ عام 2019، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى إنشاء آلية للرصد والإبلاغ في ما يخص أوضاع حقوق الإنسان في السعودية، من شأنها أن تشمل الانتهاكات المُرتكَبة داخل مراكز الترحيل والاحتجاز.

إلى حكومة السعودية

- وضع حد للاعتقال والاحتجاز التعسفيين للمهاجرين استنادًا إلى أوضاعهم المتعلقة بالهجرة وجنسياتهم، والإفراج عن جميع المهاجرين المُحتَجَزين تعسفًا، مع إعطاء الأولوية للنساء الحوامل والأطفال؛
- وضع حد للإعادة القسرية للمهاجرين الإثيوبيين دون منحهم الفرصة للطعن قانونيًا في ترحيلهم؛ وضمان إجراء تقييم فردي لاحتياج كل شخص لأي حماية، لا سيّما الأشخاص من التيغراي، لضمان عدم إعادة أي شخص إلى مكان يتعرَّض فيه لخطر الاضطهاد؛
- وضع حد على الفور للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في أثناء الاحتجاز وضمان إجراء السلطات القضائية زيارات دون سابق إنذار إلى السجون للاستماع إلى أي شكاوى؛
- إجراء تحقيق مستقل ومحايد بشأن حالات الوفاة والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في أثناء الاحتجاز، ومحاسبة جميع الجناة في إطار محاكمات عادلة تتماشى مع المعايير الدولية ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- اتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين ظروف الاحتجاز المُروّعة، بما يتماشى مع قواعد نيلسون مانديلا؛ وذلك بتوفير طعام كافٍ ومُغذٍّ للسجناء، وضمان توفُّر وسائل النظافة الشخصية وخدمات الصرف الصحي اللائقة، ويشمل ذلك توفير سبل الحصول على مياه آمنة ومرافق الاغتسال والمراحيض

[72] لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، *التعليق العام رقم 36، المادة 6 (الحق في الحياة)*، 3 سبتمبر/أيلول 2019، وثيقة الأمم المتحدة CCPR/C/GC/36، الفقرة 25.

[73] لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، *التعليق العام رقم 36، المادة 6 (الحق في الحياة)*، الفقرة 29 (ذُكِرَ قبلًا).

بصفة منتظمة؛ وتزويد السجناء بملابس وأغطية وفُرُش مناسبة لحالة الطقس؛ وضمان توفُّر ما يكفي من المساحة والتهوية والإضاءة في أماكن إقامة السجناء؛

- ضمان أن يسمح الحُرَّاس لجميع السجناء بالتريُّض والخروج إلى الهواء الطلق يوميًا، عملًا بقواعد نيلسون مانديلا؛
- ضمان أن يتلقى جميع المُحتَجَزين الرعاية الصحية البدنية والنفسية الكافيتين والملائمتين داخل السجون، بما في ذلك إمكانية الحصول على الأدوية اللازمة مجانًا دون أي تمييز لأي سبب، وعلى نفس مستوى الرعاية الصحية المتوفرة للأفراد في المجتمع الأوسع؛ وضمان نقل أي مُحتَجَز يُعاني من إصابات أو أمراض خطيرة على جناح السرعة إلى مستشفى أو منشآت تُقدِّم الرعاية الطبية المناسبة؛
- نقل السجناء إلى مؤسسات متخصصة أو مستشفيات خارج السجون دون تأخير، في حال الافتقار للإمكانات الكافية أو المتخصصة لإجراء الفحوص أو تقديم العلاج اللازم؛ وضمان أن يتخذ المهنيون المتخصصون في الرعاية الصحية القرارات الطبية المتعلقة بالرعاية الصحية للسجناء أو نقلهم إلى مستشفيات خارجية باستقلالية، وأن يحترم مسؤولو السجون هذه القرارات؛
- تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء الحوامل والمُرضِعات، بما في ذلك تقديم الخدمات الطبية إليهن، وتوفير ملابس لأطفالهن الرُضَّع، والعمل على إقامتهن في أماكن مناسبة لمرحلة ما بعد الولادة؛
- ضمان توفير الخدمات الأساسية والرعاية والسلامة للمهاجرين، بما فيها أماكن الإقامة والرعاية الصحية الملائمة والكافية والآمنة، في مأمن من التعرُّض لأي تمييز أو معاملة سيئة؛
- إنهاء نظام الكفالة في السعودية الذي يُقيّد العمال المهاجرين بأصحاب عملهم، وذلك من خلال: إلغاء شرط حصولهم على تصريح أصحاب عملهم الحاليين لتغيير وظائفهم أو مغادرة البلاد، ونزع الصفة الجرمية عن تهمة "الهروب" والامتناع عن احتجاز العمال المهاجرين بسبب "هروبهم".

إلى حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

- ضمان تقديم المساعدة القنصلية وتوفير إمكانية الزيارات القنصلية لجميع المواطنين المُحتَجَزين في السعودية، والاستجابة في الوقت المناسب وعلى نحو فعَّال لطلبات الدعم، ومطالبة السلطات السعودية بالإفراج عن جميع المُحتَجَزين تعسفًا لمجرد أوضاعهم المتعلقة بالهجرة؛
- وضع الترتيبات المناسبة لاستقبال النساء الحوامل العائدات والنساء اللواتي لديهن أطفال صغار، والأطفال غير المصحوبين بمرافقين؛
- ضمان تقديم برامج الحماية وإعادة الإدماج للمهاجرين العائدين، التي تشمل الدعم الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للمهاجرين العائدين إلى مسقط رأسهم.

إلى الحكومات والجهات المانحة الأخرى

- الضغط على السعودية لتضع حدًا لانتهاكات القانون الدولي، ويتضمن ذلك وضع حد لممارسات الاعتقال التعسفي، والاحتجاز إلى أجل غير مُسمى، وظروف الاحتجاز القاسية واللاإنسانية، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛
- زيادة التمويل المُخَصَّص لدعم الحكومة الإثيوبية والمنظمات الإنسانية لتسهيل سبل الاستجابة الإنسانية الحازمة، التي تشمل توفير مآوٍ آمنة والعلاج الطبي والخدمات الأساسية وإعادة الإدماج للعائدين.

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

- وضع آلية للرصد والإبلاغ فيما يخص أوضاع حقوق الإنسان في السعودية، التي من شأنها أن تشمل ظروف المُحتَجَزين داخل مراكز الترحيل والاحتجاز.

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعا من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

معلومات الاتصال

amnesty.or/ar

info@amnesty.org

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

منظمة العفو الدولية

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4.0). (أنظر https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode)

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا منظمة العفو الدولية.

رقم الوثيقة: MDE 23/5826/2022

تاريخ الإصدار: ديسمبر 2022

اللغة الأصلية: الإنجليزية

© منظمة العفو الدولية 2022

منظمة العفو الدولية